أبرز المشاريع التي أشرف على إعدادها مجلس التعليم

أبرز المشاريع التي أشرف على إعدادها مجلس التعليم

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
- حفظه الله و رعاه -

كلمات مضيئة

«لا يخفى أن التعليم أساس التنمية, ففي مراحله المتعددة ومن خلال مناهجه المتنوعة تعد القوى العاملة الوطنية اللازمة لإدارة عجلة التنمية وتنفيذ برامجها في شتى الميادين؛ لذلك كان لابد لنجاح خطط التنمية وبرامجها التنفيذية على النحو المبتغى والمستوى المطلوب من ضمان جودة مخرجات التعليم والنهوض بمختلف أنواعه ومراحله وفقا للسياسة العامة للدولة، وبما يؤدي إلى بلوغ الأهداف التي نسعى جميعا إلى تحقيقها. وخلال الفترة المنصرمة طبقت في عُمان أنظمة ومناهج تعليمية متنوعة وبرامج تدريبية وتأهيلية متعددة، إلا أن الأمر يتطلب إيلاء عناية أكبر للربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. لذلك فإنه من أولويات المرحلة التي نمر بها والمرحلة القادمة التي نستشرفها مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن، والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري؛ وصولا إلى بناء جيل مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد.

وما إنشاء مجلس التعليم إلا للنهوض بهذا القطاع؛ لذلك يجب على سائر الجهات المشرفة على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته أن تتعاون مع هذا المجلس بكل فاعلية وجدية ومثابرة. ولا يفوتنا في هذا المقام أن ندعو مجلس عُمان إلى تقديم رؤاه وأفكاره في هذا الشأن إلى مجلس التعليم ونحن على ثقة بأن الجهود المشتركة سوف تؤدي إلى النتيجة المرجوة بمشيئة الله.»

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - حفظه الله ورعاه -
مجلس عُمان ٢٠١٢م

المحتويات

م	المحتوى	الصفحة
١	المقدمة	٨
٢	أولاً: مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطة عمان ٢٠٤٠.	١٠
٣	ثانياً: مشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم	١٨
٤	ثالثاً: مشروع وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان	٢٦
٥	رابعاً: مشروع قانون التعليم المدرسي	٢٨
٦	خامساً: مشروع قانون التعليم العالي	٣٠
٧	سادساً: النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان: تطويره وتنفيذه	٣٢
٨	سابعاً: مشروع مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي الخاصة	٣٤
٩	ثامناً: تجويد التعليم المدرسي	٣٦

المقدمة

يعـدُّ التعليـم أهم ركائز التنمية المسـتدامة، وهو مـن الأولويات التي تعتمدهـا الدول في بناء مواردهـا البشـرية التـي تعوّل عليهـا في عملية البناء الوطني و ترسـيخ مكانتهـا على الصعيد العالمي.

من هذا المنطلق تتنافس الدول على الرقي بنظمها التعليمية وتجويد مخرجاتها لتناسب أوضاعها الحاليـة والمسـتقبلية، ومـن أجل ذلـك تعمد مختلف دول العالـم إلى تقييم أنظمتهـا التعليمية لتحقيق الجودة في عمليتي التعليم والتعلم، وذلك وفق طرق منهجية تضمن الدقة والمصداقية في عمليات التقويم.

وقد أدركت حكومة سلطنة عُمان أهمية التعليم في قيادة التنمية الشاملة للدولة؛ فأولت اهتماما كبيـرا بنوعية التعليم وجودته تعزيزا لكفاءة الموارد البشـرية للقيام بأدوارها في التنمية الوطنية، وقد وُجّهت الخطط التعليمية مع بداية النهضة المباركة نحو نشر التعليم وتعميمه بما يتواكب مع الخطط التنموية الخمسـية للدولة. ومع التغيّرات التكنولوجية والمعرفية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا العصر وجهت الحكومة الجهود لتجويد التعليم والارتقاء به.

وتأسيسـا على ذلـك وإدراكا لأهمية الإرادة السياسـية في مواكبة التعليم للتطورات السـريعة فـي مجالات المعرفة والتقانة والاقتصاد، فقد وجّه حضرة صاحب الجلالة السـلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - في خطابه السامي للانعقاد السنوي لمجلس عُمان عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م إلـى ضـرورة إجراء تقويم شـامل للتعليم في السـلطنة للتعرف على التحديات وإيجـاد الآليـات المناسـبة للتغلب عليها من أجـل إعداد جيل قادر على مواكبة المسـتجدات على السـاحتين الدولية والإقليمية، كما أكد جلالته أهمية الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سـوق العمل بمراجعة سياسـات التعليـم وخططه وبرامجه المختلفة بما يتـواءم مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.

واسـتجابة للتوجيهـات السـامية لحضـرة صاحب الجلالـة السـلطان قابوس بن سـعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – يعكف مجلس التعليم على رسـم السياسـة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحلـه، ويعمـل على توجيهه بما يتفق والسياسـة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشـاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف فلسفة التربية والتعليم في السلطنة.

وفي هذا الإطار يعمل المجلس على انجاز الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠. بالتنسـيق مع الجهات المختصة. ويتكامل هذا العمل مع مشـروع دراسـة إعـادة هيكلة منظومة التعليـم بمختلـف أنواعـه ومراحله؛ والتي أنجزت فـي عام ٢٠١٣م، إضافة إلى إشـراف المجلس على إعداد قانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي، والمشاريع التطويرية الأخرى التي تعدها الجهات المعنية بالتعليم.

أولاً

مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطة عمان ٢٠٤٠

لقد حققت السلطنة إنجازات واضحة في قطاع التعليم تمثلت في التحاق (٩٧,٨٪) من الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي بالمدارس وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي ليصل إلى (٨٤,٣٪). وبلغ معدل التحاق الطلبة بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٤) (٢٨,٧ ٪) في عام ٢٠١٢م مقارنة ب (١٢,٦٪) في عام ٢٠٠٠م. إلا أن هذه الإنجازات تركزت على نشر مظلة التعليم والجوانب الكمية له، في حين بقيت جودة نظام التعليم تشكل تحديا ملحوظا، فضلا عن أن التركيز كان على مؤسسات التعليم بدلا من منظومة التعليم.

ويواجه قطاع التعليم العديد من التحديات من أبرزها تعدد الجهات الإشرافية على التعليم ولا سيما التعليم العالي، والحاجة إلى تحسين جودة مخرجات نظام التعليم وتوفير فرص العمل المناسبة لها، وندرة الكفاءات البحثية العالية، والاعتماد بشكل كبير على الحكومة مصدرا لتمويل التعليم. وتقتضي مواجهة هذه التحديات إيجاد الحلول المناسبة لها بأسلوب علمي ومنهجي، ووضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمنظومة التعليم.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ استجابة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - في كلمته في مجلس عُمان ٢٠١١م و٢٠١٢ م بإجراء تقييم شامل للعملية التعليمية، ترتكز على دراسات متخصصة قام بها مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين، وتأخذ في الاعتبار المستجدات التي طرأت على قطاع التعليم. وتمثلت رؤية الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠ في بناء موارد بشرية تمتلك المهارات اللازمة للعمل والحياة مما يمكنها من العيش منتجة في عالم المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية.

وبنيت الاستراتيجية على أربعة أسس تمهد الطريق لخمس استراتيجيات فرعية، يناقش كل منها جانباً معيناً من جوانب عملية تطوير التعليم. والأسس الأربعة هي: تبني إطار عمل جديد للتعليم، وبناء القدرات في النظام التعليمي، ونقل المسؤوليات للمؤسسات التعليمية، وتبني أسلوب مبني على المخرجات.

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ خمس استراتيجيات فرعية هي: استراتيجية إدارة التعليم، واستراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، واستراتيجية بناء الجودة في التعليم، واستراتيجية البحث العلمي والتطوير، واستراتيجية تمويل التعليم.

وقد وضعت هذه الاستراتيجيات وفقاً للأسس العامة لهذه الاستراتيجية، وبنيت على دراسات وتوصيات أوراق العمل ودراسات الفرق البحثية، ودراسة مجلس التعليم، ودراسة الفريق الفني، وتوجهات المجلس الأعلى للتخطيط. وتناقش هذه الاستراتيجيات التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق رؤية الاستراتيجية، وتبدأ كل استراتيجية بهدف عام، والتوصيات اللازمة لتحقيقه.

وأعدت خطة تنفيذية للاستراتيجية، تضمنت تحديد أولوية تنفيذ كل توصية، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها، والنتائج المتوقعة، ومؤشرات لقياس التنفيذ، والإطار الزمني للبدء والانتهاء منها، كما تضمنت الخطوات المتسلسلة لتطبيق التوصية.

أ- استراتيجية إدارة التعليم

شهد قطاع التعليم خلال العقدين الماضيين إنشاء عدد من الهيئات والمجالس التي ترقى لمواكبة المتغيرات المحلية والعالمية؛ فأنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي، ومجلس البحث العلمي، والمركز الوطني للتوجيه المهني، وتوسع التعليم الخاص بشكل كبير. وعلى الرغم من هذا التطور في هيكلية المنظومة التعليمية ما زالت الأسس التي يبنى عليها التخطيط الاستراتيجي، والجانب التشريعي والرقابي، والعمليات التشغيلية لها تتسم بعدم الوضوح.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية إدارة التعليم في تحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه العلاقة للمجالس المتخصصة والجهات المعنية بالتعليم حتى يتمكن النظام التعليمي بأكمله من تحقيق الأهداف الوطنية له بفاعلية.

وتدعو استراتيجية إدارة التعليم إلى تنظيم قطاع التعليم بما يعمل على فصل عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشريعات المنظمة لقطاع التعليم والعمليات التشغيلية للمؤسسات التعليمية. ولذلك أوصت بأن يتولى مجلس التعليم متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم، وبإعادة تحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم بتقديم التعليم المدرسي ومتابعته ووضع الأسس والمعايير له، وبإعادة تحديد اختصاصات ووزارة التعليم العالي بالقيام بدور المنظم للتعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص من خلال تطبيق التشريعات والنظم التي تؤطر عمله ومراقبة تنفيذها. وأوصت الاستراتيجية بإعادة هيكلة السلم التعليمي للتعليم المدرسي بما يلبي الغايات المنشودة منه. وأكدت الاستراتيجية على ضرورة تطوير نظام إدارة جودة قطاع التعليم بأكمله بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية.

وأوصت هذه الاستراتيجية بالعمل على بناء القدرات الذاتية داخل المؤسسات التعليمية بما يؤهلها لتحمل مسؤولية إدارة هذه المؤسسات، ومن ثم العمل على نقل المسؤوليات والصلاحيات لها تمهيدا لمنحها الإدارة الذاتية مع وضع تشريعات للمساءلة الإدارية والمالية. ونظراً لأهمية مهارات القيادة والإدارة لدى الكوادر العليا في المؤسسات التعليمية فإنه بات من الضروري العمل على تطوير كفاءة الإدارات العليا في المؤسسات التعليمية، بما يسهم في الارتقاء بالعمل الإداري فيها وفق أفضل الممارسات وأجودها.

كما أكدت الاستراتيجية على أهمية تطوير نظام إلكتروني فاعل لإدارة المعلومات الإدارية من أجل ضمان كفاءة الأداء الإداري للمؤسسات التعليمية. ودعت الاستراتيجية إلى وضع خطة شاملة لتطوير المرافق والبنى الأساسية للمؤسسات التعليمية، وتطوير مواصفات المبنى المدرسي بما يوائم الطبيعة الطبوغرافية، وبناء مجمعات سكنية للمعلمين العاملين في المناطق النائية، وتوفير السكنات الداخلية لطلبة التعليم العالي. وأوصت الاستراتيجية أيضا بتنظيم عمل الوزارات المسؤولة عن التعليم والمجالس التخصصية والمؤسسات التعليمية من خلال وضع قانون للتعليم المدرسي وقانون للتعليم العالي يحددان الصلاحيات والمسؤوليات والأطر العامة المناسبة لعمل نظام التعليم العُماني.

ب- استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل

تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بأن نسبة السكان في الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة بلغت حوالي (٣٣٪) من السكان العُمانيين في منتصف عام ٢٠١٢م. وإذا ما أريد إعداد الجيل الجديد من الشباب بشكل مناسب، فإنه يتحتم توفير فرص الالتحاق لهم بنظام تعليمي ذي كفاءة داخلية عالية، يسهل انتقالهم عبر مساراته المتنوعة وفقا لقدراتهم وميولهم، ويزودهم بمهارات وكفايات القرن الحادي والعشرين، وينمي قدرات ريادة الأعمال لديهم مما يسهل انخراطهم في سوق العمل كي يسهموا بشكل فاعل في تحقيق ما تصبو إليه السلطنة مستقبلا.

ويتمثل الهدف العام لهذه الاستراتيجية في ضمان حصول جميع الطلبة في سن التعليم قبل المدرسي والمدرسي على التعليم في أرجاء عُمان كافة، وأن يسهل نظام التعليم التقدم الفاعل لهم وانتقالهم خلال مراحل التعليم المدرسي وحتى التعليم العالي ومن ثم التحاقهم بالعمل حسب مستوياتهم ومؤهلاتهم الدراسية.

تدعو استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل إلى تحقيق معدلات التحاق بالتعليم المدرسي والعالي وفقا للمعايير الدولية، ويتطلب ذلك اعتماد التعليم ما قبل المدرسي نظرا لدوره في تعزيز الانتقال لمرحلة التعليم المدرسي، وضرورة تبني تشريعات إلزامية التعليم المدرسي مما يفضي إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. وأكدت الاستراتيجية على أهمية تحقيق التوازن في التعليم المدرسي بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وتوفير مجموعة من الخيارات للطلبة وفقا لرغباتهم وقدراتهم واحتياجاتهم، بما يتطلب فتح مسارات للتعليم المهني بعد مرحلة التعليم الأساسي.

وتناولت استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل أهمية تعزيز التكامل والتجانس بين التعليم المدرسي والتعليم العالي؛ من أجل خلق نظام تعليمي موحد ومتكامل يتسم بالتجانس واليسر في انتقاله من مرحلة إلى أخرى. ودعت إلى تقييم مناهج التعليم ما بعد الأساسي وتطويرها بما يعمل على امتلاك مخرجات التعليم المدرسي للمهارات والكفايات التي تساعد على دخول مرحلة التعليم العالي واجتيازها بنجاح.

وأكدت الاستراتيجية على بناء نظام للتعليم التقني والمهني يتسم بالنفاذية ليعمل على تعزيز التنقل والترابط بين مختلف مهن التعليم التقني والمهني ووظائفه، وكذلك بينه وبين التعليم المدرسي والتعليم العالي، على أن يكون جاذبا لمختلف فئات الطلبة واهتماماتهم.

ودعت الاستراتيجية إلى ربط النظام التعليمي بمتطلبات قطاعات العمل، بحيث يتسم بالمرونة ليكون قادرا على التجاوب بشكل سريع مع التغيرات التي تطرأ على قطاعات العمل واحتياجاتها من المهارات بما يسهل انتقال الطلبة إليها، ويتطلب ذلك وجود آليات فاعلة لتحديد المهارات التي تحتاجها قطاعات العمل وضمان معرفة المؤسسات التعليمية بها لتعمل على تطوير برامجها وفقا لذلك.

وأكدت الاستراتيجية على أن التعليم محور أساسي في تنمية ريادة الأعمال، وتطوير المهارات والسمات العامة لها، والتوعية بالتوجه نحو العمل الخاص بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- استراتيجية بناء الجودة في التعليم

حققت السلطنة تقدما كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية في قطاع التعليم، سواء في أعداد الطلبة الملتحقين به أو المؤسسات التعليمية على مستوى التعليم المدرسي والعالي، إلا أنه لا تزال هناك حاجة ملحة للارتقاء بجودة النظام التعليمي في السلطنة لتصل إلى المستويات الدولية. ولعل من أهم التحديات في هذا المجال، الحاجة إلى تطوير آليات ضمان الجودة، ووضع معايير وطنية لإعداد كفاءات أعضاء هيئات التدريس وتقويم أدائهم، وتحسين التحصيل العلمي، والتأكيد على اكتساب مهارات وكفايات القرن الواحد والعشرين، والمواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل؛ لتمكين خريجي التعليم المدرسي والتعليم العالي من مواصلة دراستهم، أو الالتحاق بسوق العمل والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية بناء الجودة في التعليم في الارتقاء بجودة النظام التعليمي، لتواكب المستويات الدولية بما يسهم في بناء مخرجات ذات جودة عالية.

وقد أوصت هذه الاستراتيجية بتطوير نظام الجودة عن طريق قيام وزارة التربية والتعليم بوضع نظام داخلي لضمان تعزيز الجودة في التعليم المدرسي، ومواصلة الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي عملها في استكمال تطوير نظام وطني لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، إضافة إلى تطوير الكفاءات وإعدادها في مجال ضمان الجودة.

أما بالنسبة للإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عُمان المعمول به حاليا، الذي يقتصر على المؤهلات الأكاديمية، فقد أوصت الاستراتيجية بتطويره؛ ليصبح إطارا شاملا لمختلف أنواع المؤهلات، ويلبي حاجات قطاع التعليم بأكمله.

كما تدعو استراتيجية بناء الجودة إلى الارتقاء بالهيئات التدريسية من خلال إعداد معلم التعليم المدرسي وتأهيله وتدريبه، ووضع نظام للترخيص لمهنة التعليم المدرسي، لتمكينه من أداء عمله بفاعلية. وتوصي الاستراتيجية بوضع خطة بعيدة المدى لإعداد الهيئات التدريسية لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق نسبة ٦٠٪ في العام ٢٠٤٠م، وتصميم برنامج للإعداد المهني في مجال التدريس لهيئات التدريس في التعليم العالي، بالإضافة إلى استحداث نظام شامل لتقويم أداء هيئات التدريس في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، ونظام للمحاسبية والحوافز.

وتوصي الاستراتيجية كذلك بالارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية من خلال تصميم برامج علمية لإعداد الخريج ليكون متمكنا في مجال تخصصه وملما بالمعارف الأساسية الأخرى ذات العلاقة، واستخدام الطرق التي تجعل الطالب محور العملية التعليمية، وتنمية المهارات الأساسية اللازمة للعمل والحياة، بالإضافة إلى إنشاء مركز وطني للتقويم التربوي والامتحانات يوفر مؤشرات تعكس مدى جودة التعليم المدرسي.

وفي هذا الإطار توصي الاستراتيجية بتعزيز دور المؤسسات في غرس التربية القيمية والوطنية والاتجاهات الإيجابية في نفوس الطلبة.

ولم تغفل هذه الاستراتيجية عن الدور الذي يجب أن تؤديه المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع، فقد أوصت بتعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي؛ لتحسين جودة مخرجات التعليم والمساهمة في تطوير المجتمع.

د- استراتيجية البحث العلمي والتطوير

أشارت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة إلى أن البحث العلمي يعد أحد عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا. وأكدت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني، عُمان: ٢٠٤٠ على أنه ركيزة أساسية لإحداث التنمية واستدامتها، وعنصرا أساسيا للاستراتيجيات المعتمدة للتنويع الاقتصادي في الرؤية المستقبلية؛ إذ تعتمد عليه عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها.

وأولت الحكومة اهتمامها بالبحث العلمي من خلال إنشاء مجلس البحث العلمي في عام ٢٠٠٥م، وقام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي (٢٠٠٨-٢٠٢٠) متضمنة ثمانية قطاعات بحثية منها التعليم والموارد البشرية التي بينت أن الوضع الراهن لمعدلات إنتاج البحوث ونوعيتها في قطاع التعليم يشير إلى الحاجة الماسة لاستراتيجية تحدث تغييراً جذرياً لتحقيق التميز في البحث العلمي.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية البحث العلمي والتطوير في بناء قدرات مستدامة للبحث العلمي في المؤسسات التعليمية وتعزيز دورها المحوري في المساهمة لبناء اقتصاد مبني على المعرفة.

وقد أكدت استراتيجية البحث والتطوير على دور الجامعات في توفير البيئة الملائمة لتنمية البحث العلمي وتشجيعه في المجالات المختلفة، وإيجاد علاقة تبادلية مؤثرة وفاعلة بين مراكز البحث العلمي والجامعات من جهة، وبين المؤسسات والمنشآت الإنتاجية والخدمية والمستفيدة من البحث من جهة أخرى، بما يسهم في تعزيز السعة البحثية فيها. وأوصت بضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

كما أكدت هذه الاستراتيجية على أهمية الابتكار لتنمية الاقتصادات الناجحة، ومن ثم إلى تحسين مكانتها في السوق العالمية التنافسية، وكذلك تعزيز تعليم العلوم الهندسية والتكنولوجيا كونها أولى ركائز الابتكار، وفي الوقت ذاته الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لدورها المهم في فهم الفرد وبنية المجتمع.

وأوصت استراتيجية البحث والتطوير بإنشاء الحاضنات العلمية التي تعمل على مد الجسور بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة، والقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، وتخدم في الوقت ذاته الجامعات ومراكز البحث العلمي من خلال تبني نتائج البحوث التي يتوصل إليها الأكاديميون وتطويرها ووضعها موضع التنفيذ ومن ثم تسويقها باعتبارها منتجا جديدا.

ودعت هذه الاستراتيجية إلى بناء الكفاءات الوطنية في البحث العلمي، وبناء القدرات البحثية لدى الطلبة في مختلف مستويات النظام التعليمي، ودعم المشاريع الطلابية الابتكارية من خلال احتضان المؤسسات الحكومية والخاصة لتلك المشاريع وتطويرها.

هـ- استراتيجية تمويل التعليم

تناولت استراتيجية التمويل تحليل الوضع الحالي لتمويل التعليم ودراسة التحديات التي يواجهها، وقدمت توصيات بوضع آليات جديدة لعمليات التمويل ومصادره. ويلاحظ أن النظام الحالي لتمويل التعليم مشتت بين جهات متعددة، وذلك لوجود تمويل منفصل لكل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، وجامعة السلطان قابوس، والجهات الأخرى المشرفة على المؤسسات التعليمية؛ فلكل منها ميزانية خاصة بها لتمويل المؤسسات التعليمية التابعة لها، وهذا التشتت في مسؤوليات التمويل يؤدي إلى ازدواجية الجهود وفقدان الفاعلية. ويتسم نظام التمويل الحالي كذلك بالمركزية في تمويل المؤسسات التعليمية؛ مما يعرقل الاستجابة السريعة في اتخاذ القرارات المناسبة لتغيير البرامج التعليمية وفق المستجدات، ولا يوفر مجالا لتحفيز الإبداع أو الاستخدام الأمثل للإنفاق على المؤسسة، ومن أبرز تحديات قطاع التعليم في السلطنة هو اعتماده على الحكومة مصدرا رئيسا للتمويل.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية تمويل التعليم في تطوير آليات جديدة لتمويل قطاع التعليم وتوفير مصادر تمويل مستدامة له.

وقد أوصت استراتيجية التمويل باستحداث إطار تمويلي متكامل يكون مجلس التعليم مسؤولا عنه، وبهذا تصبح مسؤولية توزيع التمويل تحت مظلة واحدة. كما أوصت الاستراتيجية بالتوجه نحو اللامركزية من خلال العمل على نقل الصلاحيات المالية للمؤسسات التعليمية، لتمكينها من إدارة شؤونها المالية مع وجود آلية للمساءلة على جوانب الانفاق.

كما قدمت استراتيجية التمويل آليات جديدة لتمويل التعليم تستند إلى مبدأ ربط التمويل بالمخرجات، الذي يقوم على مفاهيم التمويل المعياري والتمويل المحايد. ويعتمد نظام التمويل المعياري على أسس ومعايير موحدة ومحددة ومتعارف عليها وتستند على مؤشرات الأداء، وتقليل الكلفة. أما نظام التمويل المحايد فإنه يقوم على معاملة الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بشكل متساوٍ، ويتم تمويل البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات بدون تمييز.

وأوصت الاستراتيجية بالتركيز على الكفاءة باعتبارها عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات المستقبلية لتمويل النظام التعليمي، ومراقبة توازن الإنفاق بين التعليم المدرسي والتعليم العالي، وعلى أهمية وضع آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه. ودعت الاستراتيجية إلى إيجاد مصادر تمويلية مستدامة، وتوفير مصادر تمويلية بديلة لقطاع التعليم، لتأمين الدعم المالي له في ظل المتغيرات الاقتصادية وتقلبات السوق النفطية.

ثانياً
مشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم

جاءت هذه الدراسة تنفيذاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، إذ أكد جلالته في خطابه السامي في أثناء الانعقاد السنوي لمجلس عُمان لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢ م أهمية التعليم، وضمان جودة مخرجاته، وضرورة مراجعة سياساته وخططه وبرامجه، بما يواكب المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الوطن. وسعياً لوضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ، اتخذ مجلس التعليم قرارات عدة، منها تشكيل لجنة رئيسة للإشراف على دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم بمختلف مراحلها، وضبط جودته، وتنويع مخرجاته، ورفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، والتعليم التقني والمهني، بموجب القرار رقم (٢٠١٢/١)، وقامت اللجنة في سبيل إنجاز مهامها واختصاصاتها بتشكيل عدد من اللجان الفرعية وفرق العمل اختص كل منها بمحور من تلك المحاور.

ومن أجل وضع خطة تنفيذية للإشراف على المحاور المذكورة أعلاه، وضعت اللجنة الرئيسية خطة لهذه اللجان اشتملت على ما يأتي:

- معرفة الإطار العام لمنظومة التعليم.
- الاطلاع على الدراسات وجمع البيانات.
- المقارنة والتحليل.
- التنسيق مع أصحاب العلاقة.
- الاطلاع على نماذج لأفضل الممارسات العالمية.
- صياغة التقرير.

وقد تمكنت الدراسة من توصيف أبرز التحديات التي تواجه منظومة التعليم في السلطنة، من خلال تحليلها للدراسات المتوافرة، وقيامها بالزيارات الميدانية محلياً وعالمياً، وتقويمها للوضع الراهن لهذه المنظومة، وقدمت الدراسة جملة من المقترحات لمواجهة تلك التحديات، والعديد من التوصيات المتصلة بالمحاور الخمسة المستهدفة. وجاءت نتائج الدراسة في خمسة تقارير مستقلة، يغطي كل منها بشكل مفصل ودقيق محورا من محاور الدراسة، إضافة إلى ملخص تنفيذي، يستعرض أهم الجوانب المتعلقة بتطوير منظومة التعليم في السلطنة.

أ- دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العام

اعتمدت منهجية الدراسة على التعرف على الوضع الحالي لنظام التعليم العام من خلال العروض والتقارير والبيانات التي قدمها المختصون في وزارة التربية والتعليم وجامعة السلطان قابوس ومركز القبول الموحد، وعلى الزيارات الميدانية للمحافظات لمعرفة الواقع التعليمي في السلطنة، بالإضافة إلى دراسة البنك الدولي، ودراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم. كما تم الاطلاع على أفضل الممارسات والإجراءات التعليمية لبعض الدول، إضافة إلى الاطلاع على بعض النظريات التربوية في النظم التعليمية.

ويتضمن التقرير تعريفًا بمشكلة الدراسة، وعرضًا للمنهجية التي اتبعتها اللجنة في الحصول على البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج. ثم بيانًا للنتائج التي توصلت إليها اللجنة مقسمة على ثمانية محاور وفقا لقرار تشكيل اللجنة هي: السلم التعليمي الحالي ومراحله المتوالية، وبنية المناهج الدراسية، والنظر في إمكانية طرح مقررات دراسية ذات طابع تقني ومهني، وإدارة نظام التعليم العام ومدى تحقيقه لفلسفة التعليم وأهدافه، وأنظمة إعداد المعلمين ومستوى تأهيلهم ونوعيته، ونظام الإشراف التربوي ووسائله وأساليبه، والخدمات التعليمية المساندة، والدور الذي يقوم به القطاع الخاص.

وقد أوضحت الدراسة أن هناك الكثير من الإنجازات التي تحققت في مجالات المحاور التي تناولتها، ولاسيما فيما يتعلق بنشر التعليم وتوفيره للجميع، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العام، وتعمين الكوادر الإدارية والفنية، والعمل على تنمية قدراتها، وتوفير البنى والمستلزمات الأساسية، وبناء المناهج الدراسية ومراجعتها وتطويرها.

غير أن الجوانب المتعلقة بجودة التعليم، ومستويات الخدمة المقدمة، وأداء الكوادر الإدارية والفنية والتدريسية، وأداء الطلبة، لا زالت دون مستوى الطموح مقارنة بمعايير الأداء الدولية، حيث أوضحت الدراسة وجود تحديات تواجه نظام التعليم العام في السلطنة أبرزها: الضعف الكبير في المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) لدى الطلبة في مختلف الصفوف الدراسية، والتدني الملحوظ في مستوى أداء الطلبة في الامتحانات الدورية والنهائية، وتحقيق مستوى دون المتوسط في الامتحانات الدولية في مهارات القراءة والعلوم والرياضيات.

كما تناول التقرير التحديات المتعلقة بالمحاور الثمانية بشيء من التفصيل، وأتبع كلا منها بجملة من التوصيات والمقترحات التي يؤمل أن تساهم في تطوير نظام التعليم العام، والمرتكزات التي يقوم عليها، باعتباره العمود الذي تستقيم عليه المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في السلطنة.

ب- دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العالي

تنطلق هذه الدراسة من حاجة قطاع التعليم العالي في السلطنة إلى التطوير بما يتواكب واحتياجات المجتمع والتطورات العلمية والمعرفية المتسارعة، بغية تمكين مخرجات قطاع التعليم من المنافسة العلمية والتقنية إقليمياً وعالمياً. ومن هذا المنطلق؛ اشتملت الدراسة على أقسام عدة، هي إدارة التعليم العالي بمختلف مستوياته ومساراته، وإعداد التصورات المستقبلية المناسبة لهذا الشأن، إضافة إلى دراسة إمكانية وضع إطار قانوني للتعليم العالي.

ففيما يتعلق بإدارة التعليم العالي في السلطنة، تناولت الدراسة مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية باستثناء المؤسسات العسكرية، وقد اتضح وجود عدد من التحديات، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات التي تقترح إعادة هيكلة إدارة هذا القطاع، على أن يشمل المقترح المكونات الرئيسة الآتية:

- مجلس التعليم بصفته الجهة المسؤولة عن رسم السياسات العامة للتعليم بجميع مراحله وأنواعه وبشقيه الحكومي والخاص.
- وزارة التربية والتعليم بصفتها جهة تنظيمية وإشرافيه وتنفيذية في جانب التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي الحكومي وجهة تنظيمية وإشرافية للتعليم المدرسي الخاص.
- وزارة التعليم العالي بصفتها جهة تنظيمية وإشرافية معنية بقطاع التعليم العالي الحكومي والخاص.
- الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي التي يتمثل دورها في منح الاعتماد لجميع مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي، واعتماد مؤسسات التعليم العالي والتقني والمهني وبرامجها.

وتطرقت الدراسة كذلك إلى إمكانية وضع إطار قانوني للتعليم العالي، وأوصت بأهمية الإسراع في استصدار قانون للتعليم العام والعالي بشقية الحكومي والخاص، ليحدد فلسفة التعليم وأهدافه، ويمهد لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، على أن يغطي الإطار القانوني جميع مكونات منظومة التعليم من الجهات التشريعية، والتنظيمية، والتنفيذية، والمؤسسات التعليمية، والمنتسبين إليها، وجميع أصحاب العلاقة بالعملية التعليمية، وأن يشمل الإطار القانوني تنظيم العلاقة بين هذه المكونات والنموذج التشغيلي للتعليم بجميع مراحله وأنواعه وبشقيه العام والخاص.

ج- دراسة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي

شملت دراسة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي عدة جوانب منها: تطور التعليم العالي، وواقع الطاقة الاستيعابية، والتوقعات المستقبلية لها، والتحديات التي تواجه زيادتها، ومتطلبات رفعها. وتم تنفيذ الدراسة بالاعتماد على البيانات الإحصائية المعتمدة، والتواصل مع الجهات المختصة بتلك المؤسسات لتقديم البيانات المطلوبة، ومطابقتها على الواقع من خلال الزيارات الميدانية التي نفذت من قبل فنيين منتمين للقطاعات التعليمية المختلفة لقرابة ست وخمسين مؤسسة تعليم عال حكومية وخاصة. كما تم تنفيذ زيارات خارجية للاستفادة من خبرات تلك الدول في وضع الحلول.

وتوضح الدراسة تطور مؤسسات التعليم العالي من حيث أعدادها وأعداد الطلبة وأعضاء الهيئات الأكاديمية والإدارية والفنية بشكل عام، ثم يعرج إلى توضيح ذلك التطور على مستوى مؤسسات التعليم العالي كلٌ على حدة، بعدها يتمحور الحديث للتركيز على محاور رئيسة هي: أعداد الطلبة المقبولين، ومجمل الطلبة الدارسين في المؤسسة، والمرافق المتوفرة في كل مؤسسة تعليمية.

وباستقراء نتائج واقع الطاقة الاستيعابية، فإنها تشير إلى أن عدد الطلبة المقبولين بمؤسسات التعليم العالي تضاعف كثيراً بدءاً من العام الأكاديمي ٢٠١١/١٢م في تخصصات: الإدارة والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات، والهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها، في حين جاء عدد الطلبة محدودا في تخصصات: العمارة والإنشاء والخدمات الشخصية في المؤسسات الحكومية والخاصة. كما أن هناك علاقة للطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي بمدى توفر المقومات والمرافق والإمكانيات المالية المناسبة، حيث تواجه خطط رفع الطاقة الاستيعابية في معظم تلك المؤسسات تحديات تتعلق بتوفير تلك المقومات. أما مؤسسات القطاع الخاص فتخضع خططها لسياسة العرض والطلب. ومن حيث مصدر التمويل، فإن عدد الطلبة الدارسين على نفقة الحكومة (٧٣٦٤٦) طالب وطالبة يشكلون ما يقارب (٧٢٪) من إجمالي أعداد الدارسين. ويختم التقرير بتوقعات الطاقة الاستيعابية المستقبلية مع توصيات تعالج التحديات الحالية وتتطلع لمستقبل أفضل لهذا القطاع.

د- دراسة تنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل

عملت هذه الدراسة على تقديم تحليل مفصل لدارسة المعارف والمهارات لمخرجات التعليم العالي، ومدى مواءمتها مع سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة، حيث غطت خمسة محاور هي: المتطلبات المستقبلية لهذه المعارف والمهارات في مختلف القطاعات، والبرامج المختلفة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، والتدريب المهني الذي توفره تلك المؤسسات، والخطط المختلفة للتعليم التقني والتدريب المهني، وخبرات الدول والمؤسسات التعليمية للدول المتقدمة، ويقدم التقرير النتائج المفصلة عن هذه المحاور بالإضافة إلى التوصيات.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن هيمنة القوى العاملة الوافدة في القطاعات الاقتصادية الخاصة ليست وحدها ما يشكل تحديا، بل ازديادها أيضا مع زيادة تطور هذه القطاعات، ومن ثم فإن الزيادة في اكتساب المهارات والمعارف الموازية لهذه التطورات تكون لصالح القوى العاملة الوافدة بدلا من العُمانية، مما يترتب عليه تقليل إمكانية بناء مقدرات وسعات معرفية ومهارية للوطن.

ورغم أن بنية التعليم العالي العُمانية تمتلك أكبر عدد من مؤسسات التعليم العالي بالنسبة لعدد سكانها مقارنة مع دول كثيرة، فقد أشارت الدراسة إلى أن كفاءة وفعالية هذه المؤسسات من ناحية التنبؤ للمعارف والمهارات الآنية والمستقبلية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونوعية البرامج، وطرحها، وضمان جودتها، ومواءمتها مع متطلبات القطاع الخاص، لا تلبي الآمال المرجوة لتطوير القوى العاملة الوطنية.

كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود ازدواجية في طرح البرامج في مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد. كما تبين وجود ضعف أساسي في هيكل المؤهلات لأكبر نظام في التعليم العالي مقارنة بالعدد (للتعليم التقني)، ويؤدي هذا الضعف إلى ضعف المهارات المكتسبة في مختلف المستويات (فني- تقني –اختصاصي) التي يمنحها هذا النظام.

كذلك أوضحت الدراسة – فيما يتعلق بالتدريب المهني - عدم وجود معايير لتطوير المناهج التي تعكس المتطلبات الآنية والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية كوجهة موحدة مانحة للشهادات، ومسؤولة عن ضمان جودة هذه المؤهلات.

وقد أوصت الدراسة بإنشاء مجالس للمهارات مسؤولة عن رصد المعارف والمهارات الآنية والمستقبلية، ومواءمتها مع برامج مؤسسات التعليم العالي والتدريب في جميع القطاعات الاقتصادية، وتطوير هيكلة المؤهلات للتعليم التقني عن طريق تشعيب هذا الهيكل لتكون له ثلاثة مسارات منذ قبول الطالب، وإنشاء جهة مانحة للشهادات دون مستوى البكالوريوس، وتوجيه الموارد التعليمية والتدريبية إلى تطوير التعليم والتدريب في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الداخلة في استراتيجية الاقتصاد العُماني، وتقليل ازدواجية البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي.

هـ- دراسة أنظمة إدارة جودة التعليم

تطرق الدراسة إلى بحث إدارة جودة التعليم في السلطنة، حيث غطت عدداً من الجوانب أبرزها: الأنظمة والإجراءات المتبعة لإدارة الجودة في السلطنة، ومستوى خريجي دبلوم التعليم العام الذين يشكلون مدخلات التعليم العالي الحكومي والخاص لمعرفة مدى تأهيلهم معرفياً ومهارياً للالتحاق بمسارات التعليم العالي وتخصصاته، وتشخيص نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومستواها، ومدى تلبيتها لاشتراطات مؤسسات المجتمع وسوق العمل.

وقد تبين من خلال الدراسة وجود جهود حثيثة تقوم بها وزارة التربية والتعليم لإدارة وتطبيق معايير الجودة في المؤسسات التابعة لها، من خلال دوائر أنشئت لهذا الغرض مثل: دائرة الجودة، ومكتب ضمان الجودة للمدارس الخاصة، والمكتب الفني للدراسات والتطوير، ودائرة تطوير الأداء المدرسي، ودائرة الإشراف التربوي، بيد أن تعدد هذه الجهات أسهم في تشتت الجهود، وتوزع الموارد المتاحة الأمر الذي أفقدها الكثير من فاعليتها.

وعلى صعيد قطاع التعليم العالي الحكومي والخاص فقد خلص التقرير إلى أن العديد من أنظمة جودة التعليم في العالم ترتكز على ربط العملية التعليمية بسوق العمل خلال فترة الدراسة، فتخصص تلك الأنظمة نسبة كبيرة من ساعات الدراسة للتدريب، إلا أن هذا الجانب يبدو غائباً عن عدد من مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، وحتى تلك التي تخصص نسبة من ساعات التدريس للعملية التدريبية لا تعدها عنصراً من عناصر الجودة.

كما تطرق الدراسة إلى تحليل ترتيب السلطنة فيما يتعلق بمحور التعليم العالي والتدريب في تقرير التنافسية العالمية ١٢ . ١٣/٢ . ٢م فقد احتلت الترتيب ٦١ من بين ١٤٤ بلداً، مما يدعو إلى ضرورة العمل على إحداث تطوير جوهري للنظام التعليمي ولنوعية تعليم مادتي الرياضيات والعلوم ونوعية التعليم ما بعد الثانوي والتدريب وخدماته والبحث العلمي على نحو يحقق للسلطنة التقدم المنشود في هذا المجال، مما ستكون له انعكاسات إيجابية على نوعية العرض من القوى العاملة الوطنية لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

وختاماً أكدت الدراسة على أهمية مراجعة الإجراءات والأنظمة المتعلقة بجودة التعليم بمختلف مراحله، وأهمية رفع مستوى مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله، والرقي بمخرجات التعليم العالي لتتواكب مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

ثالثاً

مشروع وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان

تُعد وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان مرجعًا مهمًا في توجيه ملامح السياسة التربوية التي ينتهجها النظام التعليمي بالسلطنة. وقد شهدت الساحة التربوية عمومًا، وفي السلطنة على وجه الخصوص، مستجدات جعلت أمر تطوير هذه الوثيقة ضرورة ملحة خلال المرحلة الراهنة، لتكون معبرة عن الرؤية الحقيقية لتطوير مسيرة التعليم في السلطنة، والمرتكز الأساس الذي يمكن البناء عليه لتحسين جودة المخرجات التعليمية.

وتكمن أهمية وجود فلسفة للتعليم في السلطنة كونها المحرك نحو تطوير التعليم والإصلاح التربوي في جميع مؤسسات التعليم، فهي تشكل أهمية خاصة في توحيد الرؤى والممارسات في قطاع التربية والتعليم، انطلاقا من أسس ومبادئ ونظريات تربوية معاصرة، تمثل الإطار العام الذي يوجه العملية التعليمية نحو التحسين والتطوير، وفق مصادر ومبادئ وأهداف عالية الجودة والمصداقية.

وقد استندت وثيقة فلسفة التعليم إلى عدد من المصادر وهي الدين الإسلامي، والفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه - والنظام الأساسي للدولة، والدور الحضاري العُماني، وخصائص المجتمع العُماني واحتياجاته وطموحاته وتحدياته، وخصائص المتعلم، والفكر التربوي المعاصر، والعهود والمواثيق الدولية، والخطط الاستراتيجية للدولة، والقضايا العالمية المعاصرة.

كما تؤكد فلسفة التعليم على المبادئ والأهداف التي يرتكز عليها بناء عناصر المنظومة التعليمية التعلمية وتطويرها، ومنها النمو المتكامل للمتعلم، والهوية والمواطنة، والعزة والمنعة الوطنية، والتمسك بالقيم والسلوكيات الحميدة، والتربية من أجل التنمية المستدامة، والمحاسبية والمسؤولية، والتربية مسؤولية وشراكة وطنية، والتربية على حقوق الإنسان، والتربية من أجل السلام والتسامح، والفكر الديمقراطي، وتعليم عالي الجودة للجميع، والتعلم مدى الحياة، والعلم والعمل، والتفكير العلمي، والريادة والابتكار، ومجتمع المعرفة والتكنولوجيا (التقانة).

وتعد الأهداف المدرجة في الفلسفة ترجمة لغايات المجتمع العُماني وطموحاته وتطلعاته في مجال التربية والتعليم، وتحدد أوجه الأنشطة التربوية المراد تحقيقها في الأفراد. ويتمثل دور منظّري المناهج خصوصًا والعملية التربوية ومخططيها ومطوريها عمومًا في ترجمة تلك الأهداف العامة إلى أهداف إجرائية قابلة للقياس، من خلال صياغة مخرجات ومعايير تعليمية في المعارف والمهارات الإدراكية والقدرات العامة، وجوانب التحصيل في المجالات التخصصية المختلفة.

رابعاً
مشروع قانون التعليم المدرسي

يأتي مشروع قانون التعليم المدرسي ضمن سلسلة متواصلة من الجهود الرامية إلى تطوير التعليم في السلطنة من خلال العناية بتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للنظام التعليمي إيمانا بأهمية هذا الجانب في تحقيق أهداف النظام التعليمي في المجتمع وتجويد مخرجاته.

ويعد مشروع قانون التعليم المدرسي استجابة للتوسع الكبير الذي شهدته منظومة العمل التربوي خلال العقود الماضية، وتمهيدا لمرحلة جديدة من التطوير. إن تطوير قانون خاص بالتعليم المدرسي هو ترجمة لتوصيات جملة من الدراسات التربوية التي نفذتها الوزارة في السنوات القليلة الماضية والتي أجمعت على أهمية حوكمة النظام التعليمي في السلطنة، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية التي تكفل بيئة تربوية محفزة وداعمة لثقافة الإبداع والتجديد في مختلف المستويات الفنية والإدارية. وقد بني القانون بالاستفادة من تجارب عدد من النظم التربوية الرائدة التي نجحت في تطوير قوانين خاصة بالتعليم.

أُعِدّ قانون التعليم المدرسي بالتشاور مع المعنيين بالعمل التربوي داخل الوزارة وخارجها، بحيث يستجيب لمتطلبات النظام التعليمي في السلطنة، وللحاجات المستجدة للمتعلم، ولمقتضيات المرونة والكفاءة التي تستلزمها إدارة النظام التعليمي في القرن الحادي والعشرين. ويتوزع مشروع قانون التعليم المدرسي على عشرة أبواب تضم كل منها فصولا متعددة، شملت جوانب منها: متطلبات القبول في مراحل التعليم المختلفة، وبرامج التربية الخاصة، والمناهج، والتقويم التربوي، والتعليم الخاص، وبيئة التعلم، ومواصفات المبنى المدرسي، وتمويل التعليم، إضافة إلى جوانب تتعلق بالهيئة التعليمية بالمدارس من حيث رخصة مزاولة مهنة التعليم، والمنطلقات الأساسية لمتابعة أوضاع الهيئة التعليمية وإدارة شؤونها.

خامساً
مشروع قانون التعليم العالي

يعد مشروع قانون التعليم العالي أحد الآليات والأدوات المنظمة للتعليم العالي في السلطنة، فلا يخفى بأن القوانين المنظمة للتعليم العالي حاليا كثيرة توازي تعدد المؤسسات المشرفة على التعليم العالي والمؤسسات المقدمة للخدمة التعليمية مما أوجد إمكانية عدم الانسجام التام بينها.

وانطلاقا من التوجه الصادر من مجلس التعليم الموقر لوزارة التعليم العالي بشأن إعداد مشروع متكامل عن قانون التعليم العالي، حرصت اللجنة القائمة على صياغة القانون على أن تنضوي تحت القانون المنتظر للتعليم العالي أنواع التعليم العالي التقني والتطبيقي والمهني (الحكومي والخاص) بالإضافة إلى الإجراءات التي تنظم مؤسسات التعليم العالي من حيث الإنشاء والتخصصات والبرامج والجودة بما يخدم مسيرة هذا القطاع بسلطنة عُمان.

وقد روعي في كتابة مواد القانون ديمومة القانون والبعد عن تضمينه أية أحكام تفصيلية، وقصر نصوصه على الأحكام الأساسية العامة والضرورية لمعالجة مختلف الموضوعات التي يتناولها، وتفويض اللوائح التنفيذية والتنظيمية في معالجة مختلف الأحكام التفصيلية المتصلة بأحكامه. كما جاءت نصوص مسودة المشروع لتنظم عمل التعليم العالي بما يكفل ضمان تحقيق الأهداف والغايات المرجوة من ورائه كافة، ومن أهمها التوجه العام للسلطنة في تبنى معايير ضمان الجودة في أبعاد المنظومة التعليمية.

محاور مشروع قانون التعليم العالي

- الفصل (١): التعريفات؛ يتناول هذا الفصل تعريفات المصطلحات والعبارات والكلمات التي تستخدم في سياق القانون.
- الفصل(٢): الأحكام العامة؛ الأحكام التي تسري على الوقائع التي ينظمها أو يحكمها هذا القانون وتبين مدى سريانه.
- الفصل (٣): أهداف التعليم العالي؛ مجموعة من الأهداف التي يسعى التعليم العالي ممثلا في جميع مؤسساته التنظيمية والتنفيذية لتحقيقها.
- الفصل (٤): مؤسسات التعليم العالي؛ يعنى بتنظيم مؤسسات التعليم العالي من حيث إنشاؤها وإلغاؤها وآلية طرح البرامج الأكاديمية بالإضافة إلى تنظيم عمل المجالس واللجان بها والأمور الإدارية والمالية التي تنظم العمل.
- الفصل (٥): البعثات والإعانات الدراسية؛ يعنى بتنظيم شؤون الابتعاث الداخلي والخارجي في مرحلة الدراسات الجامعية والدراسات العليا.
- الفصل (٦): المؤهلات العلمية ومعادلة الشهادات؛ يتناول هذا الفصل شروط وإجراءات معادلة المؤهلات الدراسية ومعايير الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي.
- الفصل (٧) الجزاءات والعقوبات؛ ينظم هذا الفصل الجزاءات والعقوبات التي تقع على مؤسسات التعليم العالي في حالة مخالفتها لأحكام هذا القانون.

في إنجاز هذا المشروع استعانت اللجنة بالقوانين واللوائح المنظمة للتعليم العالي في السلطنة، وكذلك نماذج لبعض قوانين التعليم العالي في بعض الدول لتكون مادة استرشادية لأداء مهمتها وحتى يكون عملها حرفياً ومهنياً.

سادساً

النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان: تطويره وتنفيذه

استجابة للحاجة الملحة لتوفير فرص التعليم العالي للأعداد الكبيرة من خريجي دبلوم التعليم العام، بذلت حكومة سلطنة عُمان جهودا كبيرة لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية. وحيث إن هذه المؤسسات لم تتمكن من توفير الفرص الكافية لاستيعاب الأعداد المتنامية من الطلبة الراغبين في الانخراط في التعليم العالي، كان من الطبيعي أن توافق الحكومة على فكرة السماح للمؤسسات الخاصة بطرح برامج التعليم العالي في السلطنة، لاستيعاب المزيد من هؤلاء الطلبة. وبناءً على هذه الموافقة، تم إنشاء أول مؤسسة تعليم عال خاصة في السلطنة في منتصف تسعينات القرن الماضي، تلتها العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتي يصل عددها اليوم إلى ٢٧ مؤسسة.

ومن المعلوم، فإن أحد الأهداف الأساسية لتوفير فرص التعليم العالي هو بناء كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، والاستمرار في المساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة للسلطنة. لذا، كان لابد من الاهتمام بجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، تحقيقا لهذا الهدف. وقد بدا واضحا أن ذلك يتطلب إنشاء جهة حكومية متخصصة، تُعنى بضمان جودة التعليم العالي، وتقوم باعتماد مؤسسات التعليم العالي، والبرامج التي تطرحها، بناء على معايير تضعها ضمن نظام وطني شامل لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة.

وعلى هذا الأساس صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٤) القاضي بإنشاء الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي؛ لتحل محل مجلس الاعتماد السابق، وتعمل كجهة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتتبع مجلس التعليم. وقد جاء إنشاء الهيئة لتكمل المسيرة التي بدأها مجلس الاعتماد السابق في نشر ثقافة الجودة وتطوير النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي، متضمنا اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية. وقد حرصت الهيئة على اتباع نهج التشاور المكثف مع قطاع التعليم العالي والمعنيين في مختلف مراحل تصميم المكونات الأساسية لهذا النظام وتنفيذها.

ومع أن نهج التشاور، مع القطاع والمعنيين، يعني الحاجة لوقت أطول لتطوير هذا النظام، إلا أن إعطاء قطاع التعليم العالي دوره الحقيقي، وإشراكه في عمليات التطوير والاستفادة من معطيات الرجع الميداني يزيد من فاعلية عمل الهيئة، ويضمن موائمة النظام لاحتياجات القطاع.

سابعاً
مشروع مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

إن للجـودة في التعليم العالـي مفهوماً متعدد الأبعاد، ويتـم قياس أداء مؤسسـات التعليـم العالي وتقييمها أو أيـا من برامجهـا وفق أسـاليب ومنهجيـات متعددة. وتتفـاوت المنهجيـة المتبعـة بيـن أسـاليب «نوعيـة» كتدقيق الجودة أو الاعتماد الأكاديمي، وأساليب «كمية» تُسـهل عملية القياس والمقارنـة والتصنيف، من خلال اسـتخدام الاحصاءات واسـتقراء البيانات النوعية بشكل كمي كما هو الحال في مشـاريع مؤشـرات الأداء التي تتبناها الـدول لأغراض وأهداف مختلفة، يأتي من بينها التعرف على الأداء العام للمؤسسات التعليمية أو إجراء دراسـات مقارنة لجوانب متعددة في العملية التعليمية، بينما تستخدمها عدد من الدول أو المؤسسات العالمية في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي وتصنيفها إما على نطاق محلي أو نطاق دولي حسب الأحوال.

يأتي مشـروع مؤشـرات الأداء الذي بدأت وزارة التعليم العالي في التحضير له منذ العام ٢٠١١ م كمبادرة مهمة ذات أبعـاد مختلفة يمكـن الاعتداد بها مسـتقبلاً لإجراء قيـاس وطنـي لأداء القطـاع التعليمي في السـلطنة. وكغيـره من المشـاريع بدأ العمل به من خـلال أخذ عينة تمثل وحدة متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض لتوفير بيانـات أكثـر مصداقيـة وذات دلالات يمكـن قياسـها وتحليلهـا بشـكل منسـجم، لذا بـدأ المشـروع من خلال فحـص المؤشـرات فـي مؤسسـات التعليـم العالـي الخاصـة وعددها عند بداية الفحص ٢٦ مؤسسـة تعليم عـالٍ خاصة (١٩ كليـة و٧ جامعات خاصـة). ولتقنين حجم التفاوت في نوعية المؤسسـات (جامعـة، كلية جامعية، كلية) فقد تم احتساب الكليات التابعة للجامعات كوحدات مستقلة لتسـهيل دراسـات المقارنة والتحليل ولتقنين الفوارق الناتجة من استخدام الوحدة الأكبر-أي الجامعة.

اتسـم المشـروع بمنهجيـة علمية نتجت عنها مؤشـرات واقعيـة تطلبـت الاطـلاع علـى الكثيـر مـن الوثائـق الوطنيـة والتجـارب العالميـة، وقد مر المشـروع بمراحل متعـددة من اسـتخلاص الأهـداف، واشـتقاق الغايات، وفحص مميزات الأهداف والغايات ودراسـتها، واقتراح المؤشـرات ومواءمتهـا واختبـار خواصهـا، ثـم اقترحت الأوزان المناسـبة لكل جانب. وقد تمخض عن المشـروع حزمـة مـن المؤشـرات وصل عددهـا إلى ١١٦ مؤشـرا موزعـا على عـدد من الفعاليـات والوظائف الأساسـية للتعليـم العالي مـن أهمها: البرامج التدريسـية، وجودة التعلـم، والدعـم الأكاديمـي للطالب، والبحـث العلمي، وتوفير الهيئة الأكاديمية وغير الأكاديمية، وتوفر المرافق والخدمـات التعليميـة وغيـر التعليمية الموجهـة للطلبة والهيئة الأكاديمية، ورضا الطلبة والأكاديميين، والعالمية، وعلاقة المؤسسات بالمجتمع، وتوظيف الخريجين.

وقـد وفر تحليـل بيانات المشـروع نتائج كثيرة وشـاملة، وزود بمعلومات واسعة تتعلق بمجمل أداء المؤسسات الخاصـة وتقييـم الأهـداف والغايـات والمؤشـرات، ثم وضحـت فـرص التطويـر المنهجيـة الممكنـة مـن نتائج المشـروع، ووضعـت بعـض الاسـتنتاجات والتوصيات اللازمـة، وبينـت بعـض الصعوبـات والتحديـات التـي واجهت المشروع بشكل عام.

وخلص المشـروع إلـى نتائج مهمة حـول الجوانب التي يتوجب التركيز عليها عند متابعة أداء المؤسسات من قبل الجهات المعنية بالدولة، والتي يتوجب على المؤسسات أخذ التدابير اللازمة لتحسـين أدائهـا فيها، حيث إن قراءة نتائج المشروع في نسخته الأولى أوضحت وجود بعض أوجه الضعف العام في أداء المؤسسات في المؤشرات المتصلـة بالبحث العلمي والإرشـاد الأكاديمي وتفاعل الطلبـة مـع الهيئـات الاكاديمية، والأنشـطة المجتمعية وتوفر الأكاديميين مـن حملة الدكتوراه والحاصلين على الألقـاب العلمية العليا (الأسـتاذ والاسـتاذ المشـارك)، حيـث كانـت معدلات هـذه المؤشـرات منخفضـة (أقل من ٦٠٪)، بينما حققت المؤسسـات مؤشرات جيدة إلى حـد ما (أكثـر مـن ٦٠٪) فيما يتعلـق برضـا الطلبة ورضا الأكاديميين، وتوفر استراتيجيات التعليم وطرق التدريس المناسبة.

ثامناً
تجويد التعليم المدرسي

تمكنت السلطنة خلال العقود الأربعة الأخيرة من توفير التعليم المجاني للمواطنين والمقيمين، فارتفعت معدلات التحاق الطلبة بالمدارس مقارنة بالمعدلات العالمية، ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي، وتطورت معدلات الانتقال بين المراحل الدراسية، وتحقق توفير فرص متساوية للحصول على التعليم من خلال تأكيد حق كل فرد في التعليم.

وبجانب ما تحقق إلى الآن؛ ما تزال الجهود مستمرة لتحسين نوعية التعليم وتطوير مستوى مخرجاته؛ نظرا لما يشهده المجتمع العُماني من تطورات متسارعة ومستمرة في مجالات الحياة؛ مما يدعو إلى تحسين نوعية التعليم ورفع كفاءته في ضوء تحديات العصر ومتطلباته وتطلعات المستقبل.

ولذلك بادرت وزارة التربية والتعليم إلى إجراء دراسات تقويمية للنظام التعليمي بالتعاون مع مؤسسات عالمية متخصصة، عززتها بالاطلاع على الأنظمة التعليمية في الدول التي حققت مستويات عالية في نتائج الاختبارات الدولية؛ بهدف إعداد خارطة الطريق المستقبلية لتجويد التعليم المدرسي.

ويُنتظر أن تقوم خارطة الطريق المستقبلية لتجويد التعليم المدرسي على عدد من المرتكزات لتضمن التكامل والنظرة الكلية للنظام التعليمي، ومن أبرز هذه المرتكزات: تطوير كفاءة الجوانب الإدارية والمالية في النظام، وتحسين مستويات أداء المعلمين، والرقي بمستوى الكوادر الإدارية والإشرافية، وتطوير المناهج وأنظمة التقويم والامتحانات، وإدارة أنظمة البيانات والمعلومات، وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية للنظام التعليمي، وتعزيز مستوى التواصل والتعاون مع الجهات المعنية بهدف تجويد مخرجات النظام التعليمي.

وستنفذ خارطة الطريق المستقبلية عبر خطة مرحلية طويلة المدى، وستنبثق منها خطط إجرائية قصيرة المدى خلال الفترة القادمة. ومن المؤمل خلال هذه المراحل تحقيق تَحوّلٍ ونقلةٍ نوعية للنظام التعليمي في إطار تحسين جودة التعليم المدرسي، والعمل لتحقيق نتائج بارزة من أهمها: (١) تحسين مستويات مخرجات النظام التعليمي؛ لمواكبة المستويات العالمية، وإكساب الطلبة المهارات الأساسية التي تتطلبها مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل العُماني، و(٢) تطوير مستوى أداء الهيئة التدريسية، وكفاءة الكوادر الإدارية والإشرافية، و(٣) تحقيق مستوى جيد من التواصل والتعاون مع أولياء الأمور وغيرهم من المعنيين، و(٤) التحول من التركيز على المدخلات نحو التركيز على المخرجات.

أ- مشروع تقييم المدارس في سلطنة عُمان

يهدف هذا المشروع إلى دراسة تجربة السلطنة في مجال تقييم المدارس في ثلاثة أقسام رئيسة. يناقش القسم الأول ظهور نظام تطوير الأداء المدرسي في عُمان، الذي صاحب مشروع تطوير التعليم العام في الخطة الخمسية السادسة؛ بغية ربط التقييم بضمان تحقق الأهداف الاستراتيجية للتطوير، وذلك بالتعاون مع مؤسسة أوفستد البريطانية بوصفه بيت خبرة أجنبي منذ عام ٢٠٠٢م. كما تستعرض المنهج المتبع في التقييم وهيكلة النظم الإدارية والفنية التي راعت مكونات النظام التعليمي والمناخ الثقافي لعملية التقييم، وأهم التحديات التي تعترض تطبيقه.

وفي القسم الثاني تمت مناقشة أهم التوجهات، والتجارب العالمية في مجال تقييم المدارس (school evaluation) كمؤشر يغذي النظرة المستقبلية لتقييم المدارس العُمانية. أما القسم الثالث فيستعرض المقترحات المستقبلية لتطوير تجربة السلطنة في مجال تقييم المدارس وفق توصيات ونتائج الدراسات في هذا الشأن، وللتغلب على التحديات التي أفرزتها التجربة السابقة في مجال تقييم المدارس آخذة في الاعتبار نضج التجربة السابقة وتحقق الكثير من المقومات البنيوية والقدرات الفنية التي لم تكن متوفرة عند بداية تطبيق النظام.

وجدير بالذكر أن الأنظمة التربوية في بلدان مختلفة عمدت إلى تقييم جودة أنظمتها التعليمية بغية تحقيق التميز في عمليتي التعليم والتعلّم، وذلك وفق طرق ممنهجة تضمن الدقة والمصداقية في عمليات التقييم. وتتمثل الغاية من التقييم في ضمان تحقق الجودة والتميز في الخدمة التعليمية المقدمة.

كما أن الأدبيات في هذا المجال تطرح تنوعا في الهياكل التنظيمية ومناهج العمل والطرق المتبعة التي تتم من خلالها عمليات التقييم، إذ إن ذلك يعتمد على تطوير أنظمة تقييم تتلاءم مع النظام التربوي في البلد، وتتلاءم مع تطوير القدرات التقييمية للكادر التربوي.

وعلاوة على ذلك فإن معظم الأنظمة التربوية تعتمد على المزج بين التقييم الداخلي والتقييم الخارجي، بالإضافة إلى أن نجاح عمليات التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على وجود فهم مشترك بين أصحاب الشأن بالغاية من التقييم وعلى الطاقات والقدرات التقييمية للقائمين على عمليات التقييم.

ب- المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات

تتمثل الغاية الأساسية من إنشاء المركز في توفير نظام للتقويم والامتحانات يحظى بثقة المجتمع، ويسهم في توفير معلوماتٍ وبياناتٍ لواضعي السياسات التربوية تتعلق بمخرجات التعلّم، وما يسبقها من عمليات.

وتتضمن رسالة المركز تمكين الطلبة من الالتحاق بسوق العمل أو بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان وخارجها، حيث يكثّف المركز جهوده لتحقيقها.

فقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء مركز وطني للتقويم التربوي والامتحانات في السلطنة في ظل الاهتمام الكبير الذي يلقاه التقويم التربوي في معظم دول العالم؛ لما له من دور في تحديد السياسات التعليمية، واستجابة للتحديات التي يعانيها المجتمع التربوي في السلطنة في تحديد المعوقات المؤثرة في التحصيل الدراسي بشكل دقيق وموضوعي، بسبب غياب مقاييس الأداء المقننة، وأدوات التشخيص الموضوعية، وعدم وجود معايير واضحة ومحددة للكشف عن حدوث التعلم ودرجة تحقق أهدافه، والافتقار إلى مؤشرات صادقة وثابتة تعكس مدى جودة مخرجات التعليم المدرسي، يُعتمد عليها في إجراء البحوث والدراسات التربوية، لتسهم في رفع كفاءة العملية التعليمية، وتوفير المرونة والقدرة على اتخاذ القرارات والتشريعات والقوانين المساندة لها، وتطوير المنظومة التعليمية بشكل عام، من خلال توفير مؤشرات صادقة للأداء الحقيقي لتعلم الطلبة في الصفوف (١-١٢).

ج- تطوير المناهج الدراسية : عملية مستمرة

تعد المناهج الدراسية إحدى أهم مكونات منظومة العمل التربوي، إذ تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للتعليم، وتزويد المتعلم بجملة من المعارف في مختلف المجالات، وتنمية مهاراته وصقل قدراته وتقويم سلوكه.

ويعد الإطار العام للمناهج الدراسية ووثيقة المنهج الدراسي للمواد المختلفة، الأساس المنظم لعناصر المنهج وعمليات تطويره. ويتناولان المتعلم وما ينبغى أن يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم، كما يتناولان المنهج من حيث: فلسفته، وأهدافه، ومحتواه، وأساليب التعليم، والمصادر والمواد التعليمية، وأساليب التقويم، تأتي بعد ذلك مصفوفات المدى والتتابع لجميع المواد الدراسية، التي شملت الأهداف والمحاور والموضوعات والمفردات، مع الحرص على تحقيق التكامل الأفقي بين المواد التي تدرس في الصف نفسه، وبين الدروس في كل مادة، والتكامل الرأسي على مستوى موضوعات المادة الواحدة، وعلى مستوى المواد الأخرى عبر الصفوف المختلفة، والسعي نحو إدخال بعض المفاهيم والقيم والمهارات المناسبة ضمن المناهج الدراسية.

ولكي تحافظ المناهج على أهميتها في منظومة العمل التربوي كان لا بد من تطويرها باستمرار، من حيث الأهداف والمحتوى والأنشطة والأمثلة والصور والرسومات، والوسائل التعليمية والمصادر والتقنيات المستخدمة في التدريس، ومن حيث أساليب تقويم تعلم الطلبة، دون إغفال تغذية البرامج التدريبية للمعلمين بجوانب التطوير.

وبناءً على ما أنجز من دراسات وبحوث، وتقويم لمنظومة العمل التربوي في السلطنة، وما نجم عنها من توصيات، شرعت وزارة التربية والتعليم في تطوير شامل لوثائق المناهج الدراسية من خلال مشروع المعايير التعليمية، الذي يهدف إلى تطويرٍ شاملٍ للمناهج العُمانية، بما يعالج التوجهات الحالية للمناهج الدراسية، ويراعي المستجدات التربوية والعلمية في مجالات المناهج وأساليب تدريسها.

وقد أُنجزت المرحلة الأولى من هذا المشروع، وتضمنت بناء الإطار العام للمناهج الذي يحوي ما ينبغي أن يكتسبه الطلبة من معارف ومهارات وقيم في المجالات المختلفة، وشرعت الوزارة في المرحلة الثانية التي تركز على بناء مصفوفات المدى والتتابع للمواد المختلفة في الصفوف الدراسية، وبعد الانتهاء من بناء هذه الوثائق سيبدأ العمل في تحديد مؤشرات الأداء اللازمة لمتابعة تقدم تعلم الطلبة، ومواءمة ذلك مع المعايير المهنية للمعلمين.

د- المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين

لقد حظي قطاع التعليم وموارده البشرية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى في السلطنة بعناية كبيرة من لدن الحكومة وذلك إيمانا بأهمية التنمية المستدامة للكوادر الوطنية وتأهيلها بشكل مستمر يتوافق مع متطلبات العصر؛ لتكون قادرة على تلبية الحاجات والمتغيرات الوطنية، ومواكبة المستجدات العالمية.

وفي ضوء ذلك فقد تمكّنت السلطنة خلال فترة وجيزة من نشر مظلة التعليم في كل ربوعها من خلال بناء المدارس، وتعيين الكوادر الإدارية والفنية والتدريسية المؤهلة، وتوفير جميع المصادر والكتب والوسائل المعينة لتحقيق تعليم أفضل.

كما تمكّنت السلطنة من تحقيق نسبة مرتفعة في تعميم قطاع التعليم؛ إذ وصل عدد المعلمين خلال العام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤م (٥٢٨٢٢) معلماً ومعلمة، بالإضافة إلى (١٣٤٢٢) موظفا في الوظائف الفنية والإدارية المرتبطة بالتدريس، وفي ضوء ما يتطلبه هذا الجانب من اهتمام بالكوادر البشرية العاملة، فقد وجّه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - برفع الميزانية المخصصة للإنماء المهني للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها في الحقل التربوي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢م، من خلال توفير برامج تدريبية نوعية من ناحية التخطيط والتصميم والتنفيذ؛ وذلك من أجل دعم هذه البرامج، وصقل المهارات الأكاديمية والتخصصية والتربوية، وتحسين جودة الأداء التعليمي في المدارس وتطويره، وقياس الأثر التربوي والتعليمي المتوقع منها.

وإدراكا من وزارة التربية والتعليم بالتحديات التي تواجهها في كافة قطاعاتها التربوية المختلفة، وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التأهيلية والتدريبية للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها، وإعطائها الأولوية في خططها وبرامجها التطويرية، فقد سعت إلى تنفيذ مشروع وطني طموح للنهوض بقطاع التنمية المهنية لتطوير النظام التعليمي، يتمثل في إنشاء مركز تخصصي للتدريب المهني للمعلمين يعنى بالارتقاء بالمعلم وصقل مهاراته وقياس أدائه، وإيجاد آليات وخطط واضحة لتدريبه ومتابعة وتحليل أدائه في الحقل التربوي.

التعليم أساس التنمية

www.educouncil.gov.om

educounciloman omaneducouncil omaneducouncil omaneducouncil